

الثبات في حق الأمة وما في حق الحرة فمدد محض ولا يقع بينهما ان اضا
 الطلاق اليها اي الحرة وقال انت طالق مثلا او الى ما يستعمله عليها في حق
 لعله يقع في حق القين لعله تصانفت ارضا فيهم لها ضامين
 فلو صح يقال صلته فحله والبدن والمسرة والفرج لعله عليها كالمسرة
 كعن الله المذبح على السمح والزوج به يقال واوجه القرب والباس يقال
 فلان ليس القرب والى جنس شائع كمنها وتحتها وقع اي الملاقاة جنس
 لعله ان اضاف فان صحت المصاحح حمل ليمسك بالثبات كما يقع وهو في ذلك
 محلا للطلاق كذنه لا يجوز في حق الملاقاة مثبت في كل ضرورة وان اضا طلق
 الى البدن والرجل والظهر والبطن والقلب لا اي لا تعلق اذ لا يعلق به
 الكل فان قيل اليد والتلب عبد بهما عن الجمع لعله تعالي تبت يدك اي يعب
 وقوله عم على اليد ما اخذت وقوله فاناه ام قلته وقوله تعالي
 ما اتت باب قاصد اي يبينهم ولهذا قال تعالي ولكن الله لفت بينهم
 اجيب بان لم يقع في يمين ارضي الله لفته ولا عفا واحا على حله
 الذرية حتى اذا كان عند قوم بعد وقوعه عن الحلية وقع به الطلاق اي
 عنصركم ذكره الذي يقع ويقع بغير طلاق او ثلثها وفاعل يقع لعله
 قوله لا في واحدة يعني ان اطلاقها نصف التعلية او ثلثها وقعت واحدة
 كذا لا حتى يشايح لان ذكر بعض حال لا يجوز في كذا كعله ويقع ايضا بغير
 انت طالق من واحدة الى ثلثين او ما بين واحدة الى ثلثين واحدا في ذلك
 اي يقع بقرعة انت طالق من واحد الى ثلث اي ما بين واحدة الى ثلث
 ثلثان هذا في حصة فان تعاليه الا في عينه تجعل تحت الحيا لا الثانية
 وعند زينة لا يجعل الفأين حتى لا يقع في الاول ثلثان وفي الثانية ثلث
 ويقع بثلاثة اقسام طلاق ثلاث لان نصف المطلقين طلاق وانما يقع
 اربع مضي اربع واثني
 اربع واثني
 اربع واثني
 اربع واثني

بما ذكره
 اورد كل
 حديث
 وكش
 قاضي

مخبر
 طالق

بما ذكره
 اورد كل
 حديث
 وكش
 قاضي

بين ثلثة اقسام يكون ثلث مطلقات ضرورية يقع بثلاثة اقسام مطلقا طلاق
 لا ثلثة اقسام طلاقه ونصا في كل ما انصب فحمل كالمطلقا وقيل يقع ثلاث
 لان كل نصف يتكامل فحصل ثلث ويكف في النصف اي يقع بقوله انت طالق
 واحدة في ثلثها وانما في قوله انت طالق واحدة في ثلثها لان لا لا يزيد
 شيئا في المصروف او في ثلثين فقلوت لا تجعل في المصروف الذي
 كان في المصروف وفي غير المصروف اي اذا قاله لغيره لطلقة واحدة واحدة
 في ثلثين وثلاثين يقع واحدة واحدة وثلاثين اي كما اذا قاله لغيره
 انت طالق واحدة وثلاثين حيث يقع واحدة ولا يقع لثلاثين وان لم يقع
 مع ثلثين فثلاث لان كل نصف النطق يقع بثلاثين اي بقوله انت طالق
 في ثلثين بنية المصروف فثلاث لثلاث فثلاث لان لا يزيد في المصروف شيئا
 وان لم يكن ثلثين مع ثلثين او ثلثين وثلاثين وهو مدخل بها في ثلاث لان
 انه يحمل النطق ويقع في اي بقوله انت طالق في حقها الى الثلث واحدة واحدة
 وقال زينة بانها لا تفسد الطلاق بالكلية كما انه قال انت طالق طلاق
 ولو قال كذلك لا يربا بها كذا هنا قلنا لا بل في قوله بالكلية اذ وقع في الاصل
 كلها ونفس الطلاق لا يحمل الثلث لانها ليس بجمع وقصر حكمه بقرعة
 وقوله انت طالق جملة وفي ملة وفي النار يجوز يقع لانه الملاقاة لا يجزئ
 مكان ولم يعمى به التعليل صدق وبانها الاقامة لان الاقامة خلاف الظاهر
 قوله انت طالق في ثلثين ويجوز ولو لم يعمى التعليل لا يصلح في قضاءه
 في النكاح والتمس وقوله انت طالق اذا دخلت ملة وقوله انت طالق في ثلث
 النار تعليل اما الاول فلانه علمها الذمك واما الثاني فلان في المصروف
 لا يصلح المصروفية حتمية في كل ما يعمى المصروف لانه لا يربا بها كذا
 فانه المصروف في جميع المصروف ولا يوجد بدونه وكذلك المصروف في جميع
 ولا يوجد بدونه وكذلك المصروف في جميع المصروف ولا يوجد بدونه

بما ذكره
 اورد كل
 حديث
 وكش
 قاضي

مخبر
 طالق

بما ذكره
 اورد كل
 حديث
 وكش
 قاضي